

النقل منه لكن قال المحقق كمال الدين ابن الهمام
 في فتح القدير مقتضى النظر ان يجزي تلك الصورة قضا^ة
 تخريجاً على قول أبي يوسف في الشرع في نفل الصلوة
 ناويًا رابعاً لا على قولهما انتهى اقول قد صرح المحقق في
 في باب نوافل الصلوة برجوع أبي يوسف عن هذا القول
 الى قوله ما وصححه الخلافة وشرحه المئنة فعلى هذا لا يلزم
 فيما اذا اشد ما شرعه من الصلوة بنية اربع ركعات
 الا قضاءه وكثيرين اتفاقاً على ان التخرج المذكور ليس
 بظاهر لانه يوم قضاء الاربع على قول أبي يوسف
 بناءً على ان الكل بمنزلة صلوة واحدة كما بين في محله
واعتكاف العشر ليس كذلك لان كل جزء من اللبث في
 المسجد عبادة كاملة ولو قيل بان التخرج المذكور
 من حيث ان الشروع بنية العشر جعل الكل بمنزلة عبادة
 واحدة كما ان الشروع في التطوع بنية اربع جعلها كذلك
 فير عليه ان الالتزام بالنية والشروع ليس باقوى
 من

من الالتزام بالتدوير في اصدار ما لمزمه بالثبوت
 في المقيت لا يلزمه الا قضاء ما اشد كما مبني في قوله
 يلزمه في تلك الصورة قضاء شئ في ظاهر الرواية وعليه
 ان يقضى يومئذ رواية الحسن رضى عن ابي حنيفة والله اعلم
 ثم ان الخروج من غير عدد حرام ليل كان او نهاراً
 صرح بالخرقة صاحب المحيط كما في الجروية أيضاً المراد
 بالخروج انفصال القديين لانه اذا خرج رأسه الى باب
 فانه لا يفيد اعتكاف لانه ليس بخروج الا ترى انه
 لا لو حلف لا يخرج من الدار ففعل ذلك لا يحتك كذا
 في البدائع انتهى ثم ان العدد المجرى لخروج المعتكف
 اعتكافاً واجباً ما يغلب وقوعه ولا يمكن تفضيل المسجد
 كما صرح به المعروف انه حاجته الانسان طبيعة كانت
 كالبول والغائط لما هو من حيث عيشة رضى الله عنه
 انها قالت كان عليه السلام لا يدخل البيت الا حاجة
 الانسان قاله الزيلعي تريد البول والغائط هكذا فسره
 الرهري